

٤٤٢ ٢٥

المجلد
في الورود - شارع محمد بن عبد الله ٤٦٢١٢٢
ص ب ١٣٧ - الرمز البريدي ١١٥١١
الرياض - المملكة العربية السعودية

العرب

مجلة شهرية تعنى بآثار العرب الفكري
صاحبا ورئيس تحريرها : حمد العاسر

اللاتزال السنوي

١٠٠ ريال للافراد و ٤٠٠ ريال لتبرهم
الاعلانات : تنفق عليها مع الادارة
تمن الجزء : ١٧ رسالاً

ج ١١ ، ١٢ س ٢٦ الجهاديان سنة ١٤١٢ هـ - تشرين ٢ / كانون ١ (نوفمبر/ ديسمبر) ١٩٩١ م

أوهام في فهارس المخطوطات تحول دون الاهتمام بها

لكثير من واضعي فهارس الكتب العذُر في عدم إدراكهم لكثير من المعلومات المتعلقة بما يصفون منها ، فجُلُّهم - إن لم يكن كلهم - لم يكن أثناء عمله مُتَّجِهًا اتجاهًا تامًّا لما يقوم به من عمل بل قد يمارسه بعد فراغه مما يراه أهم منه وأولى ، مما صرف فيه نشاطه واتجاهه التام ، هكذا أدركت بعض الإخوة الذين قاموا بترتيب فهارس المؤلفات المصورة في (معهد المخطوطات) يضاف إلى هذا أن الصورة نفسها للكتاب قد تخفى فيها بعض المعالم التي تَبْدُو في الأصل واضحة في تمييزه .

ولا يقتصر هذا الأمر على أوَّلئك الإخوة ، بل يشمل كثيرين ممن عُنُوا بهذا الجانب الثقافي قديمًا ، فالفهرس - وإن كان ينقل أكثر ما ينقل عن فهارس موضوعه ، وعن معنيين بهذا الشأن ممن يتصل بهم ، إلا أنه بحكم اتجاهه للدراسة والبحث يحاول الاستقصاء وأن يكون ما يقدم محلاً للثقة والاعتماد ، مع كل هذا يقع في كتابه كثير من الهفوات التي لم يدركها من جاء بعده من واصفي الكتب . فيقعون فيما وقع فيه ، بل ليس من المبالغة القول بأن جُلَّ أخطاءِ فهرسي الكتب في عصرنا ناشيٌّ عن اعتماد بعضهم على بعض ، وعن الرجوع في كثير من الأحيان إلى (بروكلمان) وأمثاله .

وليس المقام مقام تفصيل ما هو من هذا القبيل ، ولكن لا بُدَّ من الإشارة إلى شيء منه بإيجاز .



١. « تاريخ المستبصر » ليس لابن المجاور الدمشقي المعروف بل لرحالة فارسي مجهول :

(١) قام رحالة فارسي يُدعى ابن المجاور واسم أبيه محمد بن مسعود بن علي النيسابوري ، فألف كتاباً عُرفَ بـ « تاريخ المستبصر » وصف فيه مشاهداته أثناء رحلة قام بها من الدَّيْلِ سنة ٦١٨ إلى الحجاز فاليمن ، وتحدث عن أهم المدن التي زارها كجدة ومكة وعدن وزبيد وغيرها ، وعُرفَ هذا الكتاب بالاسم عند بعض مؤرخي اليمن كالخزرجي والعيديروس وغيرهما . فوردت منه إشارات موجزة في بعض مؤلفاتهم . ووُجِدَتْ له مخطوطة وحيدة في مكتبة (أياصوفيا) في اسطنبول ، تاريخ نسخها ٢٨ ذي القعدة سنة ١٠٠٣ هـ رقمها في المكتبة (٣٠٨٠) كتب في طرتها : (تأليف الشيخ المسند المحدث المؤرخ . . . يوسف ابن يعقوب بن محمد المعروف بابن المجاور الشيباني الدمشقي) فما كان من (بروكلمان) حين وصف الكتاب إلا أن نسبه إلى هذا الشيخ المحدث ، اعتماداً على ما كتب في طرته ، بدون تثبت أو تمحيص أو استدلال بحدائث الكتابة على عدم الوثوق بها . - فما دامت جملة (قال ابن المجاور) تتكرر في الكتاب فليكن ابن المجاور المعروف ، مع أن المعروفين بابن المجاور من العلماء عَدِيدُونَ^(١) .

ثم جاء أستاذنا خير الدين الزركلي - رحمه الله - فنسب الكتاب إلى ابن المجاور المحدث الدمشقي (٦٠١/٦٩٠ هـ) حين ترجمه في « الأعلام » وتواطأ على ذلك كل من وصف الكتاب ، حتى جاء المستشرق المعروف (أوسكارلوف جرين) فنشر الكتاب منسوباً إلى ابن المجاور الدمشقي ، وأعيد تصوير طبعة المستشرق ، فانتشر حتى أصبح بعضهم يكابر في صحة النسبة ، ما دامت صادرة عن عالين جليلين الزركلي و(لوفجرين) ولو فتح صفحات الكتاب أحد المعنيين بالبحث والتثبت لأدرك لأول وهلة أن مؤلف الكتاب لا يمت إلى ابن المجاور الدمشقي بأية صلة ، وكنت قد لاحظت هذا قبل نشره بزمن ، ثم أدركه ونبّه عليه الأمير عبد القادر الحسيني حين قرظ الكتاب في مجلة (المجمع العلمي العربي) بدمشق .

٢- ليس المؤلف التلمساني بل عالم أندلسي قبله بثلاثة قرون :

وها أنا اتصفح نسخة من « فهرس المخطوطات المصورة » التي أكرمني بها (معهد المخطوطات) وهي من منشوراته سنة ١٩٨٨^(٢) - فأقرأ - ص ٦٥٧ : (وصف مكة والمدينة وبيت المقدس : تأليف محمد بن أبي بكر التلمساني ، نسخة كتبت سنة ٦٧٦ بقلم أندلسي واضح ، بخط المؤلف) فأتذكر أنني كنت صورت الرسالة من مكتبة (الأسكوريال) وعُيِّتُ بدراستها ، ونشرتها في مجلة «العرب»^(٣) واتضح لي خطأ (بروكلمان) حين نسبها لأبي بكر بن محمد التلمساني ، فهذا هو ناسخ الرسالة وما معها من الرسائل ، كما اتضح لي أن مؤلفها من أهل القرن الرابع الهجري - لا السابع - فقد صرح باسم أمير مكة أثناء وجوده فيها ، وأنه (جعفر وهو أبو الحسن الذي كانت إمارته في منتصف القرن الرابع إلى سنة ٣٨٤) كما ذكر أن الخزاعي حدثه بأخبار تتعلق بتاريخ مكة ، والخزاعي هذا أحد رواة كتاب « أخبار مكة » للأزرقي وهو في الغالب محمد بن نافع ، وكان حياً سنة ٣٥٠ وترجح لَدَيَّ أن مؤلف تلك الرسالة هو البُلْدِي - باسكان اللام - الأندلسي سعد بن محمد بن سعد - رحل إلى المشرق سنة خمسين وثلاث مئة ، وأخذ عن علماء مكة ومنهم محمد بن نافع الخزاعي حين دخلها سنة^(٤) ٣٥١ - وقد توفي الخزاعي سنة^(٥) ٣٩٧ .

٣- إنه مختصر عبد الحق الإشبيلي (٥٨١/٥١٠ هـ) :

وعُيِّت منذ أكثر من ثلاثين عاماً بالبحث عن كتاب الرشاطي « اقتباس الأنوار ، والتماس الأزهار ، في أنساب الصحابة ورواة الأخبار » لاشتغالي بجمع ما يتعلق بأبي علي هارون بن زكريا الهجري من معلومات^(٦) ، وكتاب الرشاطي هذا يُعدُّ ذخيرة عن الهجري بما نقله عنه في الأنساب . ويعجب الباحث حقاً حين يتلمس أبناء علماء الجزيرة الأقدمين - كالهجري والهمداني - في المؤلفات الأندلسية ، مما لا يجد له أثراً في المؤلفات المشرقية ، ويزدادُ عجبه حين يعلم أن الهجري والهمداني وهما متعاصران في آخر القرن الثالث وأول القرن الرابع - عُرفاً بين علماء الأندلس قبل أن يُعرَفَا لدى علماء المشرق بزمن ، واستفاد أولئك

بعلمهم ، بينما كان هاؤلا عالة في ذلك بالتلقي عنهم .

وأثناء زيارتي لمعهد المخطوطات في القاهرة في شهر شوال سنة ١٤١١ هـ علمت بوجود مختصرين لكتاب الرشاطي ، ها هو وصفها . كما ورد في « فهرس المخطوطات المصورة » التاريخ - (٧) وضع الأستاذ فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية (مختصر اقتباس الأنوار . . . للرشاطي : عبد الله بن علي ابن عبدالله اللخمي المتوفى سنة ٤٦٦ اختصار الحافظ ابي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الاشبيلي (كشف الظنون : ١٣٤/١) فيه نقص من أوله وفي اثنائه ومن آخره .

وينتهي إلى البياني واليميني وبه خروم في مواضع بخط اندلسي في ٢٢٥ ورقة). صديقنا الأستاذ فؤاد - رحمه الله - له العذر كل العذر حين يكتب ما يكتب عن وصف هذه الكتب كما يبدو منها ، وقد أمدَّ الباحث بما استطاع إمداده به ، مما يتعلق ببعيته ومن منحك ما يقدر عليه لم يبخل عليك ، وهنا وقفات حول هذا التعريف بهذه المخطوطة : الأولى : أن الرشاطي لم يُتوفَّ سنة ٤٦٦ - بل هذه سنة ولادته ، ولعل من المناسب الاستطراد بذكر طرف من ترجمته كما وردت في مختصر عبد الحق الاشبيلي لكتابه « اقتباس الأزهار » قال في رسم (الرشاطي) ما نصه : قال أبو محمد الرشاطي : هذه نسبتنا التي اشتهرنا بها ، وذلك أن أحد أجدادي كانت به شامة كبيرة هي التي تعرف بالوردة وتسميها العجم (روشه) وكان له في صغره خادم عجمية ، تحضنه وتكفله ، فكانت عندما تحدّثه وتلاعبه تقول له : (رشطانه) وكثر ذلك منها حتى غلب عليه وقيل له الرشاطي ، وهذه الشين ليست بخالصة ، بَيْنَ بَيْنَ الشين والزاي والجيم ، فهي تكتب بذلك غير أن الذي توارثنا كُتِبَها بالشين ، وأنا عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن خلف ابن أحمد بن عمر اللخمي ثم الرشاطي ، مولدي بـ (أوريوله) إحدى مدن (تدمير) وقد ذكرتها في حرف الهمزة - ولدت صبيحة يوم السبت لثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ست وستين وأربع مئة ، وكتب هذا في شوال سنة سبع وعشرين وخمس مئة ، نشأت بـ (المرية) نقلت إليها من ستة أعوام وأنا الآن بها بأهلي وولدي ، عنيت في شببتي بقراءة الأدب ، ثم ملّت إلى طلب الحديث ،

وأخذت عن الفقيه الحافظ قاضي القضاة ، أبي علي حسين بن محمد بن ميسرة الصدي ، وعن الإمام الحافظ أبي علي الحسن بن محمد العسائي - رحمهما الله - وهما أجَلُّ من كان بعصرهما في هذا الشأن ، وأخذت عن جماعة غيرهما ، واستجزت من علم اللغة بالمكاتبة فجمعت كثيراً ، والحمد لله الهادي للإسلام ، الموفق لخدمة حديث محمد نبيه عليه أفضل التحية وأفضل السلام) . انتهى وقد نقلته بطوله لعل فيه ما يحسم الخلاف في نسبة (الرشاطي) معنى ولفظاً ، وهو خلاف امتد منذ ظن بعضهم أن (رشاطة) بلدة في العدو^(٨) ، وتأثر به ابن خلكان فلم يقنعه قول الرشاطي نفسه^(٩) ، وكرره صاحب « تاج العروس »^(١٠) ووصفه صاحبنا الأستاذ الباحث عبد القادر زمامة بأنه (بين الأئمة قديم شهير) .

ويبقى الحديث عن كتابه وعن مؤلفاته الأخرى ، وذلك ما أُرِجُهُ لوقت آخر .

أما تاريخ وفاته فقد قتل شهيداً اثناء استيلاء الأسبان على المرية في صبيحة الجمعة عشرين جمادى سنة ٥٤٣ (ثلاث وأربعين وخمس مئة)^(١١) .

الوقففة الثانية : ليس اسم مؤلف المختصر (عبد الله) بل (عبد الحق) ولكن كتابة الكلمة في الأصل لم يتضح منها سوى (عبد) وكلمة (الحق) بالخط المغربي قد تشبه على من ليس لديه مران ومعرفة بكلمة (الله) وفي أثناء الكتاب ورد الاسم صريحاً (قال عبد الحق) ومن أمثلة ذلك :

١ - في رسم (اليعمري) في كنانة وفي ربيعة بن نزار - ثم تحدث عن الذي في كنانة - وقال بعد ذلك : (قال عبد الحق : لم يذكر الذي في ربيعة بن نزار ، أو لعله سقط من هذه النسخة ، وهو يعمر بن مالك - إلى أن قال - : وهم عندنا بالأندلس ، أفادنيه شيخ من شيوخهم العالمين بهم وبأنسابهم) ثم ذكر اسم الشيخ ونسبه .

٢ - على كلمة (القسي) : (كذا وقع في هذه النسخة التي كانت عندي القسي والقس ، أظنه موضع تنسب اليه الثياب القسية) وفي الهامش بخط قديم يظهر

أنه خط العيني محمود المؤرخ العالم المشهور صاحب المخطوطة : (القائل أظنه عبد الحق) . وقد يجد الباحث نصوصاً أخرى تؤيد الاعتقاد والجزم بأن مؤلف هذا المختصر هو عبد الحق الإشبيلي .

الوقففة الثالثة : لا يُدَاخِلُ من اطلع على ما كتب في طرة الجزء الأول من هذه المخطوطة وفي خاتمتها شكٌ أن مختصرها هو (الامام المحدث أبو محمد عبد الحق ابن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي) وفي الخاتمة وصف بـ (الحافظ الزاهد أبي محمد الإشبيلي) وهو العالم الأندلسي الشهير المعروف بابن الخراط (٥١٠ / ٥٨١ هـ) صاحب كتاب « الأحكام الشرعية » فقد نصَّ مترجموه على انه اختصر « أنساب الرشاطي » بل قال الغبريني ، في « عنوان الدراية » عن هذا المختصر (هو أحسن من الأصل)^(١٢) ولعلَّ حُسْنُهُ ناشئٌ عن خُلُوِّه مما وقع في أصل الرشاطي من إيراد بعض الأخبار التي اتخذ منها بعض معاصريه مدخلاً لنقده^(١٣) - وهي مما يتورع بعضهم من إيرادها .

الوقففة الرابعة : هذه المخطوطة الأزهرية من مختصر عبد الحق الإشبيلي لأنساب الرشاطي - جليلة القدر ، بما وضع في هوامشها من إضافات وتصحيحات ، ثم هي كانت من كتب أحد أجلة العلماء ، ولعله هو الذي علق تلك الإضافات أو بعضها ، ففيها ما تشابه كتابته بكتابة الأصل بالخط المغربي - إن صاحبها هو العالم المصري الشهير العيني محمود بن أحمد بن موسى (٧٦٢ / ٨٥٥ هـ) وقد كتب في طرتها : (وقفه مُسَطَّرُهُ محمود العيني الحنفي ، وشرطه في كتاب الوقف ومقره مدرسته) وكان قد أنشأ مدرسة مجاورة لمنزله قرب الجامع الأزهر ، أوقف عليها كتباً كثيرة ، كما ذكر السخاوي^(١٤) ، ويبدو أنَّ بعضَ التعليقات التي في هوامش المخطوطة منقولة من أصل كتاب الرشاطي ومن أمثلتها : (لم يذكر المَعْوِي ومَعْوَلَة - بفتح الميم - بن شمس - بضم الشين - بن عمرو) وساق النسب إلى الأزدي إلى أن قال : (والنسب هذا منقول من كتاب . . . للرشاطي) ومنها (الغامدي : أنشد في الكبير : .

تَلَافَيْتُ شَرًّا كَانَ بَيْنَ عَشِيرَتِي فَسَمَّانِي الْقَيْلُ الْحَضُورِيُّ غَامِدًا

وفي (الغوثي) - بعد نقلٍ عن ابن دُرَيْدٍ ختم بكلمة (عن الكبير) وفي (القضاعي) الحديث عن الكبير : من روايته . . .) وقد يَختَم النقل بحرف (ك) أو (أصل).

الوقفه الخامسة : جاء في وصف الجزء الثاني من هذه المخطوطة^(١٥) : (وينتهي إلى اسم اليماني واليماني ، وبه خروم في مواضع ، بخط أندلسي في ٢٢٥) .

هذا الجزء الموصوف يقع في (١٢٧) ورقة - لا (٢٢٥) وحرصت على تتبع اتصال الصفحات فلم تقع عيني بينها كلها على (خروم) . ولعل السرعة مني أو من الصديق الأستاذ فؤاد - رحمه الله - كانت السبب في عدم إدراك الحقيقة .

الوقفه السادسة : ذَكَرَ المُفَهَّرَس صَاحِبَ « كَشَفِ الظُّنُونِ » يُؤهِم أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَسَبَ المُخْتَصَرَ إِلَى مَنْ سَمَّاهُ ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَصَاحِبُ « الكَشَفِ » لَمْ يَذْكَرْ سِوَى مُخْتَصَرِ البَلْبِيسِيِّ « القَبْسِ » الآتِي ذَكَرَهُ .

٤ . هُوَ «مَجْمَعُ الأَنْسَابِ» وَليس «القَبْسِ» :

وَلِعِنَايَتِي بِمَا لَهُ صِلَةٌ بِكِتَابِ الرِّشَاطِيِّ « اِقْتِبَاسِ الأَنْوَارِ » تَطَلَّعْتُ إِلَى مَعْرِفَةٍ شَيْءٍ عَنِ مُخْتَصَرِهِ لِلْبَلْبِيسِيِّ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبرَاهِيمِ الكِنَانِيِّ الحَنْفِيِّ (٧٢٨ / ٨٠٢ هـ) حِينَ قَرَأْتُ إِشَارَتِي ابْنَ حَجْرٍ وَالسَّخَاوِيِّ عَنْهُ^(١٦) ، وَرَأَيْتُ صَاحِبَ « تَاجِ العُرُوسِ » يَعدُّهُ بَيْنَ الكُتُبِ الَّتِي اسْتَمَدَّ مِنْهَا كِتَابَهُ وَسَمَّاهُ « مَجْمَعُ الأَنْسَابِ » لِأَبِي الفَدَاءِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبرَاهِيمِ البَلْبِيسِيِّ الحَنْفِيِّ^(١٧) جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ كِتَابِي الرِّشَاطِيِّ وَابْنَ الأَثِيرِ ، وَلَكِنِ العَلَامَةُ المُحَقِّقُ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الِيمَانِيُّ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى كِتَابِ « الأَنْسَابِ » لِلسَّمْعَانِيِّ يَسْمِيهِ « القَبْسِ »^(١٨) فَكَانَ ان رَأَيْتُ فِي « فِهْرَسِ المَخْطُوطَاتِ المَصُورَةِ » الَّذِي وَضَعَهُ الدُّكْتُورُ لَطْفِي عَبْدِ البَدِيعِ مَا نَصَهُ^(١٩) : (٤٥٠ - مُخْتَصَرُ أَنْسَابِ الرِّشَاطِيِّ ، لِإِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبرَاهِيمِ البَلْبِيسِيِّ . . . وَأَضَافَ إِلَيْهِ زِيَادَاتُ ابْنِ الأَثِيرِ عَلَى أَنْسَابِ السَّمْعَانِيِّ وَسَمَّاهُ « القَبْسِ » أَوَّلُهُ : الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ صِنْفَ البَشَرِ ، نَسَخَةُ بِخَطِّ المُؤَلِّفِ تُشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ) ثُمَّ وَصَفَ الثَّلَاثَةَ وَأَضَافَ : (وَمِنْهُ نَسَخَةٌ أُخْرَى كَتَبَتْ

بخط مغربي حديث في القرن التاسع - دار الكتب المصرية ٧١٦٥ ح - ٩٧ ق بها
نقص من الآخر) .

غير أنني فُوجِئْتُ - بعد الاطلاع على مصورتي النسختين - بأنها لِكِتَابَيْنِ
متغايرَيْنِ ليس كتاب « القبس » أحدهما ، أولهما هو ما سماه صاحب « تاج
العروس » بكتاب « مجمع الأنساب » للبلبيسي ، وهو الذي ذكره الشيخ البيهقي ،
وعول عليه كثيراً في تحقيق أنساب السمعاني ، وكنت قد اطلعت على أصله في
(مكتبة رئيس الكتاب) في اصطنبول وصورت لي منه نسخة حاولت نقل ما فيها
عن الهجري مما نقله البلبيسي عن أنساب الرشاطي ، ورأيت في مواضع يصرح
بكتاب له آخر سماه « القبس » و « المختصر » مما يحمل على الجزم بأن ما ورد في
وصف مُصَوَّرته في « فهرس المخطوطات المصورة » غير صحيح ، ولو أن الدكتور
الفاضل الذي أعدَّ الفهرس سار في قراءة المقدمة - التي وقف عند إيراد الحمدلة
منها - حتى ينهيها لا تَضَحَّ له ذلك فقد جاء فيها : (وبعد : فإني لما اختصرتُ
كتاب أبي محمد الرشاطي ، واستعنت على ضبط بعض الأسماء وأكثر الأنساب
بكتاب « اللباب » لأبي الحسن بن الأثير الجزري - رحمهما الله - وجدتها قد اجتمعا
على تراجم ، وانفرد كل منهما بأخر ، وإذا اجتمعا على ترجمة تارة يتفقان على من
سُمِّيَ فيها ، وتارة يختلفان ، فيذكر هذا واحداً فأكثر ، ويذكر هذا رجلاً آخر ،
ويزيد هذا وينقص هذا وكل من الكتابين يحتاج إليه ، ويعول في هذا الفن عليه ،
فأحببت ان أجمع بينهما [ليستغني الناظر في] هذا الكتاب عن النظر في كتابين
كبيرين حجمهما) ، ثم تنتهي الصفحة ويليهما جذاذات (٢٠) وصفحات لا تتصل
بها ، فالكتاب يتخلله نقص في كثير من المواضع ، وهذه النسخة هي مسودته ،
وقد اتضح مما نقلته أنه أُلْفَ للجمع بين كتابي الرشاطي وابن الأثير ، وليس
مختصر الأول المعروف باسم « القبس » والذي تكرر ذكره في هذه المصورة ومن
أمثلة ذلك :

١ - في رسم (.) (٢١) ومنهم حلحلة بن البراء بن عميرة بن وبرة بن ثعلبة
ابن غنم بن سُريِّ بن ثعلبة بن أنيف ، الذي رفع أبو عمر نسبه وقال : الأنصاري
من بني عمرو بن عوف ، وهو وَهْمٌ بَيْنَ ابْنِ الكَلْبِيِّ أنه بالخلف - إلى أن قال :

(ذكرته في « القبس » في البلوي) .

٢ - وفي رسم (البجلي) قال : (هذا موضع هذه النسبة ، وليس هو موضع المنسوب فإنه مشهور بالسُّلَمِي ، ذكره الرشاطي والسمعاني ، وتبعها ابن الأثير ، ذكروه هنا فتبعتهم هنا ، وذكرته في « المختصر » هناك والله أعلم) .

٣ - وفي رسم (القُرَشِي) قاف مضمومة وراء مفتوحة وشين معجمة في كتابه : تُبَيِّضُ هذه الترجمة من (المختصر) ان شاء الله .

٤ - وفي (المرهبي) : (يكمل من مختصر الرشاطي في هذا الباب) .

٥ - وفي (المقرئ) : (ثم يكتب المقرئ - بفتح الميم - ينقل من (المختصر) من البلدان ثم يكتب (المقعد) ويعنى بكلمة (من البلدان) أن النسبة في كتاب الرشاطي لِلْبُلْدَانِ ترد آخر الباب بعد انتهاء النسبة إلى القبائل .

٦ - في (المليحي) : (تكتب هذه الترجمة الى آخرها من (المختصر) ثم يكتب : واستدرك ابن الاثير هذه الترجمة على السمعاني) .

٧ - وفي (النجاشي) : (يكمل من « المختصر » ان شاء الله) .

ويبدو أن هذه (المسودة) في المرحلة الأولى من تأليف الكتاب فضلاً عما في كثير من أوراقها من تقديم أو تأخير قد لا يكون للمؤلف يد فيه ، إلا أن الاضطراب في ترتيب بعض المواد - وهو من عمل المصنف - فيها كثير فمن الأول :

١ - رسم (الأخباري) ورد بعد (البغدادي) في ورقات ثلاث من حرف الألف .

٢ - (الصباغ) بعدها في الصفحة المقابلة (الشهرستاني) وفي الصفحة التي تليها (الشهيدي) أي بإدخال ورقة من حرف الشين في حرف الصاد .

٣ - بعد (السبخي) في صفحة أخرى (باب الزاي والكاف) ثم في الصفحة التي بعدها (باب السين والألف) .

٤ - يلي (الزغنداني) رسم (الزماني) وما بين حرفي العين والميم بعد الزاي آخر إلى آخر حرف الزاي فوق اضطراب في مواد حرف الزاي غير هذا .



أما عدم ترتيب المواد فمنه : .

١ - بعد (العكاظي) كتب المؤلف في الهامش : (يتلوه إن شاء الله في الكراس العاشر العكاسي ، والصفحة التي بعد هذه لا يُعَوَّل عليها ، ونقلت صورتها في حرف العين والصاد في محلها على الصواب) .

٢ - (الخرمي) كتب بعدها : (تقدمت سياقته فينقل إلى هنا إن شاء الله) .

٣ - وكثير من التراجم ناقصة ، يبدأ المؤلف بكتابتها ثم يقول (تكمل الترجمة منها) أو (من عندهما) يقصد كتابي الرشاطي وابن الأثير ، تكرر هذا في كثير من الصفحات وانظر (الهاشمي ، الهذلي ، الهمداني ، الهلالي) أو (النوفلي ، النهدي ، النصيري ، الوهبي ، الياامي) أو يقول : (تكمل إن شاء الله في المبيضة) كما في (الزهري ، الهجيمي ، السلمى ، الخزاعي) وقد يأتي محل الترجمة فيكتفي بقول لا يفيد فيها شيئاً ، كقوله : (الهجري : تذكر هنا ترجمة أبي علي زكريا بن هارون^(٢٢) الهجري إن شاء الله تعالى) ثم لم يزد .

ليس المفهرس مطالباً بأن يذكر كل ما يتعلق بوصف المخطوطة مما تقدمت الإشارة إلى بعضه ، ولكن مما لا يتأري فيه اثنان أنه لا بُدَّ من التنبيه عما فيها من نقص ، وعدم الاكتفاء بذكر عدد ورق كل جزء ففي أول الكتاب نقص انخرمت منه بقية خطبته ، ومواد أخرى من حرف الهمزة الممدودة كـ (الأدمي) و (الأجرى) وما بقي من حرف الهمزة كـ (الأبنوي) و (الأهرى) مضطرب وغير مرتب الورق ، وفي مواضع أخرى من النسخة نقص لا يتسع المجال لتفصيله .

ليس من المستبعد وجود نسخة أخرى من كتاب البليسي هذا ، فرجوع صاحب « التاج » إليه يفتح الأمل في ذلك ، ومع رداءة هذه النسخة من حيث اضطراب التأليف فيها ، قبل اضطراب ورقها ، وكثرة ما فيها من الإضافات التي كتبت في جذاذات صغيرة ووضعت في غير مواضعها إلا أن من مميزات أنها مسودة المؤلف أنهى كتابة الجزء الأول المنتهي بـ (الخيلاني) في شهر شوال سنة ٧٩٦ وأكمل الكتاب سنة سبع وتسعين وسبع مئة ، أي قبل وفاته بخمس سنين ، وهو في كتابه هذا لا يقف عند حدِّ الجمع بين الكتابين ، بل يضيف أشياء كثيرة من

المؤلفات في هذا العلم ، وقد يضيف معلومات ذات صلة به ، ففي كلامه على (القسحيمي) قال : (ومن ولده مالك بن سويد بن أخزه بن قسحم ، له صحبة وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم الشريد . . . وذكرت هذا في الجزء الذي جمعته في الأسماء التي غيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رسم (الزرندي) تَرَجَمَ العالم المدنيّ علي بن يوسف بن الحسن الحنفي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ وعَدَّهُ شيخاً له .

وأراني تَمَادَيْتُ في الاستطراد دفعاً للسأم الناشئ عن جفاف الموضوع .

٥. المختصر عالم مغربي بعد البليبيسي بأكثر من ثلاثة قرون :

ويأتي الحديث عن النسخة الأخرى التي خَالَهَا الدكتور المفهرس كتاب « القبس » فيما تقدم من وصفه .

إن أقل ما يُلْمُ به المَعْنِيُّ بوصف المخطوطات المتشابهة ، المقارنةُ بينها بمطابقة بعض الصفحات ، ويبدو أن الدكتور الفاضل لم يكلف نفسه عناء مثل تلك المطابقة أو المقابلة ، أو لم يقرأ من إحدى النسختين صفحةً ليبحث عما يقابلها في الأخرى ، ولو فعل لأعياه ذلك ، ومن ثمَّ أدرك تَغَايُرَهُمَا ، واتضح له اختلافهما ، فالنسخة الأولى من كتاب مرتب على الحروف الهجائية حسب ترتيب (المشاركة) والثانية : رُتِبَتِ الحروف فيها على الطريقة المغربية ، والأولى في ثلاثة أجزاء تزيد صفحاتها على تسع مئة صفحة ، والأخرى لا يتجاوز عدد أوراقها تُسَعُ وَرَقٍ تلك ، وفي هذا ما يستلزم البحث عن أسباب هذا الاختلاف .

إنَّ النسخة الأخرى من كتاب آخر ليس من تأليف البليبيسي ، ومؤلفه عالم مغربي ، متأخر عن عهد البليبيسي - القرن الثامن - بل حتى عن القرن التاسع الذي قرر الدكتور المفهرس أن النسخة من مخطوطاته (كتبت بخط مغربي حديث في القرن التاسع) .

١ - قد يكون المفهرس الكريم اعتمد فيما قال على ما قرره آخرُ قبله ، ولعل هذا الأخير هو الذي عبث حين كتب في طرة الأصل - مخطوطة دار الكتب - اسم

الكتاب هكذا (قبس الأنوار ، مختصر اقتباس الأنوار) ومن ثمَّ نُسِبَ الكتاب للبلبليسي ، وقد أُلِّفَ بعده ففي رسم (الثقفي) نقل عن «فتح الباري» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣/٨٥٢هـ) وابن حَجْر توفى بعد البلبليسي بنصف قرن من الزمان .

٢ - الكتاب مغربيُّ النَّجَار تَأْلِيْفًا وكتابةً واقتناءً ، إنه أحد مختصرات كتاب الرشاطي وهو مرتب كَأَصْلُهُ على الحروف بحسب ترتيبها المغربي (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي) .
وكان الكتاب في المغرب إلى ما قبل ١٣٥ عاماً حيث كتب في طرته (الحمد لله وحده اشترى كاتبه هذا المجلد من سيدي عبد السلام صحبة شيخنا الحمزوي المكي العمري الشرقي بثلاثة مثاقيل بمحروسة مراکش الحمراء في 19 رجب 1276 . . .) .

وكتب أيضاً : (هذا المجلد لعله اختصار . . . الفاسي دفين البقيع المتوفى سنة 1166 . . .) .

ومن نصوص الكتاب ما يدل صراحةً على تأخر عَصْرِ مُؤَلِّفِهِ إلى ما بعد القرن الحادي عشر ففي رسم (الأندلسي) ما نصه : (قُلْتُ : وقد جمع زبدة تواريجها شيخ شيوخنا الفقيه الأجلُّ الأملُّ أبو العباس سيدي أحمد المقرئ في أربع مجلدات وسماه «الغصن الرطيب») وفي رسم (المصمودي) ما نصه : (قلت : وذكر شيخ شيوخنا الحافظ أبو العباس احمد بن محمد المقرئ في «نفح الطيب» بعد أن ذكر التعريف^(٢٣) به وقال : كان العلامة يحيى بن يحيى اللبثي معظماً عند الأمراء يُكْنَى عندهم بعفيف الأندلس) انتهى ومعروف أن صاحب «نفح الطيب» توفي سنة ١٠٤١هـ وقد وصفه بأنه شيخ شيوخه فهو لم يدره ، وإنما أدرك تلاميذه الذين عاشوا في القرن الثاني عشر .

وفي الكلام على (الشافعي) قال : (قلت : ولقد زرته مراراً وحدثني الشيخ الكامل العارف الرباني صاحب الفتوحات العلية والاشارات السنية أبو العباس سيدي احمد المدعو بوشاسا عند انصرافي من عند تربة سيدي الشافعي . . .) .

٣- أكاد أجزم بأن المؤلف هو الذي وردت الإشارة في طرة المخطوطة إلى أنه (الفاسي المتوفى سنة ١١٦٦) ولو تمكن أحد القراء من قراءة الكلام المتصل بهذه الإشارة مما لم يتضح في التصوير لزادنا به معرفة، فكتاب الرشاطي معروف لدى علماء فاس إلى عصرنا الحاضر، حيث لا تزال الحزاة العامة للمخطوطات في جامعة القرويين بفاس تحتفظ بقطعة منه في ١٩٨ ورقة. وفي تونس قطعة أخرى تحدثت عنها في إحدى رحلتي^(٢٤)، ويُستشف مما تحدث به المؤلف عن مدينة فاس انه من أهلها فبعد ذكره لما يتصف به أهل (التبّت) من السعادة والسرور وأنه لا يزال الإنسان في تلك البلاد ضاحكاً مسروراً لا تعرض له الأحزان قال: (وهذه البلدة على عكس أهل المغرب خصوصاً فاس . . . فلا تزيلهم الموم والأحزان في كل زمان وأوان، فلا يتم لهم سرور، مدى الأعمار والدهور، ولقد قال الفقيه القاضي الجليل العلامة النبيل أبو محمد عبد الله بن غازي :

فَاسٌ لَعْمَرِي هِيَ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا لَوْ لَمْ يَكُ الْقَلْبُ فِيهَا ضَيْقًا حَرَجًا
مَنْ يَنْجُ (ولم يتضح الكلام في التصوير] في مَائِهَا مُزَجًا

اما ابن غازي هذا الذي ورد ذكره فلا استبعد انه (ابو عبد الله محمد بن غازي) وما وقع في المخطوطة سَبْقُ قَلَمٍ وابن غازي هذا هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد (٨٤١/٩١٩هـ) ولد في مكناس الزيتون ، ثم انتقل إلى فاس سنة ٨٩١ واستقر بها حتى توفي ، وهو عالم مؤرخ فقيه مالكي ، له مؤلفات ذكرها الأستاذ عبد الله كنون في ترجمة خاصة به من سلسلة الرسائل التي ترجم فيها مشاهير العلماء بعنوان (من ذكريات مشاهير المغرب)^(٢٥) كما ترجمه الأستاذ خير الدين الزركلي في « الأعلام » .

٦- ليس ديوان رُؤبة بل ديوان أبيه العجاج :

وجاء في « فهرس المخطوطات المصورة » تصنيف فؤاد سيد مانصه^(٢٦) :
(٥٢٣ - شرح ديوان رؤبة بن العجاج : رواية محمد بن حبيب البصري ، عن ابن الأعرابي عن أنيف ، عن صاحب الديوان ، تأليف أبي سعيد الضير اللغوي ، نسخة كتبت بالمدينة المنورة سنة ١٢٨٩ هـ عن نسخة مكتبة الفاتح ،

صححت على ابن أخي الأصمعي (دار الكتب ٥١٩ أدب ، ١٣٧ ق) .
لَمْ يَتَوَّانَ الإِخْوَةُ الأَجِبَةُ فِي (معهد المخطوطات) فِي إِكْرَامِي بِمِصْرَةَ مِخْطُوطَةٌ
يَجْمَلُ ظَاهِرَهَا اسْمُ « دِيوَانِ رُؤْيَةِ » وَلَكِنهَا لَا تَتَّفِقُ فِي وَصْفِهَا مَعَ كُلِّ مَا وَرَدَ فِي
الْفَهْرَسِ إِلاَّ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ : .

- ١ - ورقها ١٣٧ وكذا في الفهرس .
- ٢ - مخطوطة سنة ١٢٨٩ هـ - في خامس جمادى الأولى .
- ٣ - نقلت عن نسخة صححت على ابن أخي الاصمعي .
- ٤ - عن نسخة (في كتب خانة السلطان محمد الفاتح بمحروسة القسطنطينية) .
وماعداها فهي تخالفها ، فليس الكتاب « شرح ديوان رؤبة بن العجاج »
رواية محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي ، وليس تأليف أبي سعيد الضرير
اللغوي .

إنه ديوان العجاج أبي رؤبة ، فكيف نشأ الخطأ في نسبته إلى رؤبة؟ يبدو أن
الناسخ كتب خطأ : (هذا ديوان رؤبة العجاج مع شرحه) ثم أدرك خطأه
فأضاف كلمة (أبي) وسط حرف نون الديوان وكلمة (عبد الله) قبل كلمة
العجاج ، فبدأ الاسم في طرة المخطوطة (هذا ديوان أبي رؤبة عبد الله العجاج
مع شرحه) ثم كلام عن أصل المخطوطة وجملة يفهم منها أن الكتاب مضاف إلى
دار الكتب المصرية في عهد متقدم : (مشترى من قومسيون حصر الأملاك
بالضبطية ومضافة في ٢٣ يونية سنة ٨٣ - ١٨٦٤٢ نمرة ١٧ ٥ أدب) ثم ختم
يظهر أنه ختم دار الكتب القديم .

وأول النسخة بعد البسملة والصلاة على النبي محمد وآله وصحبه : (قال
العجاج واسمه عبد الله بن رؤبة بن لبيد - ثم سياق النسب إلى عدنان - وإنما
سمي العجاج لبيت قاله في أرجوزة له حيث يقول : حتى يَعَجُّ ثُخْنَا مِنْ عَجَجَعَا ،
حدثنا الأصمعي أنه لقب بذلك ، قال يمدح عمر بن عبيد الله بن مَعْمَرٍ وكان
عبد الملك رحمه الله تعالى وجَّهه إلى أَبِي فُذَيْكِ الحُرُورِيِّ فقتله وأصحابه :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرَ وَعَوَّرَ الرَّحْمَنُ مَنْ وَلَّى العَوْرَ

قال الأصمعي : في قوله : قد جبر - واستمر في شرح البيت .

وآخرها - الورقة الـ ١٣٦ - في شرح البيت : .

كِلَاهُمَا مُقْتَمِسٌ مَغْتَوْتُ وَاللَّيْلُ فَوْقَ الْمَاءِ مُسْتَمِيَتْ

(والمقتمس المتواري في الماء ، والمغتوت المغيب فيه ، يقال : غَتَّتُهُ في الماء ، ومُستَمِيَتْ شديد دائم اهـ . تمَّ رجز العجاج بحمد الله وحسن توفيقه بقلم العبد العاجز الحقير عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي نقلا عن نسخة قد صححت على ابن أخي الأصمعي ، موجودة في كتبخانة السلطان محمد الفاتح بمحروسة القسطنطينية في اليوم الخامس من جمادى الأولى سنة تسعة وثمانين بعد المائتين والألف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين) .

أما بقية أوصاف المخطوطة الواردة في كلام المُفَهِّرس ، فلم أدر من أين أتى بها ، إذ لا وجود لها في المخطوطة و« ديوان العجاج » قام الدكتور عزة حسن بتحقيقه مع الرجوع إلى مخطوطات من أجودها المخطوطة التي كانت موجودة في خزانة كتب السلطان محمد الفاتح . ثم نقلت إلى دار الكتب السلمانية في اصطنبول ، وعنها نُسخَت المخطوطة التي تقدم الحديث عنها وقد رجع إليها المحقق ، ودعاها (مخطوطة البغدادي) وقد نشرت وزارة الثقافة السورية هذا الديوان المحقق .

وأما « ديوان رؤبة » فقد حققه المستشرق الألماني (وليم بن الورد البروسي) في « مجموع أشعار العرب » وطبع في ليبسغ سنة ١٩٠٣م ونشر مُصَوِّراً في (بيروت) سنة ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) .

حمد الجاسر

الحواشي :

- (١) عن ابن الجاور، انظر «العرب» س٢٢ ص ٣٨٢
- (٢) الجزء الاول: تصنيف فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية سابقاً .
- (٣) س ٨ ص ٣٢٤ - ج ذي القعدة سنة ١٣٩٣ هـ (كانون أول سنة ١٩٧٤ م) .
- (٤) عن الخزاعي هذا انظر «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» ج٢ ص ٣٧٩ .
- (٥) «الصلة» لابن بشكوال ج١ ص ٢٠٧ و «معجم البلدان» رسم (بلدة) .

بارق: نَسَبُها وبلادها

تقع قبيلة بارق في الأغوار الغربية عن بلاد بني شِهْرٍ ، من بني الحَجْر ، وتبعد عن مدينة أبها عاصمة المنطقة بمئة وأربعين كيلاً، في الاتجاه الغربي الشمالي، وهي من القبائل الأزدية القديمة، بالمنطقة التهامية، التي هجرت مواقعها في سبأ أيام انهباء سدِّ مَآرِب، ويقول النسابة محمد بن أحمد الأشعري في كتابه «التعريف بالأنساب» عند ذكره لنسب بني عدي: نسب بني عدي بن حارثة بن عمرو بن عامر وهم: ألمع وبارق، فأما بَارِقُ فهو ماءٌ بالسَّراة، فمن نزلهُ أيام سيل العرم فهو بارقيٌّ، ونزله سعد بن عدي بن حارثة وابنُ أخيه مالك وشبيب ابناً عمرو بن عدي، فسموا بارقاً وذكره أيضاً الحمويُّ نقلًا عن مؤرِّجِ السدوسي، قال: بارق ←

- (٦) وعنه ألفت كتابا دعوته «أبو علي الهجري وأبحاثه في تحديد المواضع» سنة ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).
- (٧) الجزء الثاني ص ١٣٣ .
- (٨) «معجم البلدان» رسم (رشاطة).
- (٩) «وفيات الأعيان» ١٠٧/٣ . (١٠) - مادة (رشط) .
- (١١) «العرب»: س ١٧ ص ٤٧١ (١٢) - ص ٤٢ .
- (١٣) كابن عطية: عبد الحق الغرناطي (٥٤٢/٤٨١) صاحب التفسير، ولكن الرشاطي رد عليه .
- (١٤) «الضوء اللامع» ج ١٠ ص ١٣١ .
- (١٥) «فهرس المخطوطات المصورة» ج ٢ ص ١٣٤ .
- (١٦) «إنباء الغمر، بأنباء العُمَر» ج ٢ ص ١١٧ : (وله تأليف في الفرائض، واختصر «الأنساب» للرشاطي، وتذكرة فيها فنون كثيرة) وفي «الضوء اللامع» ج ٢ ص ٢٨٦ - قال: (واختصر الانساب للرشاطي مع زيادات من ابن الاثير وغيره) .
- (١٧) مقدمة «تاج العروس» ص ٤ - الطبعة الأولى سنة ١٣٠٤ هـ .
- (١٨) الجزء الأول - المقدمة - ٥ - وقد تحدث عنه ايضا في مقدمة «الإكمال» لابن ماكولا .
- (١٩) القسم الأول - ص ٢٣٤ - .
- (٢٠) جمع جذاة ، وريقات صغيرة يستعملها الناسخ لكتابة ما يريد استدراكه من نقص فيها كتب أو اضافة ويسميها بعضهم (طيارات) لعدم ارتباطها بورق الكتابة المكون في الغالب من كرايس متصلة الورق .
- (٢١) في ورقة وضعت في غير موضعها ككثير من ورق المصورة، وقد يكون موضعها (الأنفي) .
- (٢٢) الهجري هو : أبو علي هارون بن زكريا - لا كما ورد هنا - كما أوضحت هذا فيما ألفتة عن كتابه «التعليقات والنوادر» .
- (٢٣) يقصد يحيى بن يحيى الليثي المحدث المعروف .
- (٢٤) انظر «العرب» س ١٧ ص ٤٧٣ - و«رحلات حمد الجاسر» - ص ١٠٨ - .
- (٢٥) وهي الرسالة الثانية عشرة . (٢٦) - ج ١ ص ٤٨٩ .

→ جبل نزله سعد بن عدي بن حارثة بن عمرو بن مزيقيا بن عامر بن ماء السماء بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد، ولم يرد اسم السراة في رواية مؤرج السدوسي، وهو أقدم من طرّق باب التأليف في الأنساب، ولا يبعد أن بارقاً نزلت مع قبائل الأزد بالسراة حول جبل أو ماء على سطح السراة، ثم هبطت إلى جبال تهامة، وهي جبال لا تقل أهمية عن جبال السراة، فرمما بقيت هذه النسبة ملازمة لهذه القبيلة العريقة.

ومن الملاحظ أن قبيلة بارق في هذا العصر تقع في الأغوار الغربية عن قبيلة بني شهر الحجرية، ويحيطها من الشرق جبلاً أثرب وزيمان، ومن الغرب جبل قنوي - بفتح القاف والتاء وإسكان الراء وكسر الواو، آخره ياء - وهي من الجبال المتناهية في الارتفاع، وبعضها أهل بالسكان، وكانت لهذه القبيلة شهرة ذائعة في الفتوحات الإسلامية فمن مشاهيرها عرفجة بن هرثمة البارقي ولآه أبو بكر الصديق رضي الله عنه قتال أهل عمان، ثم ولآه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على بجيلة، ثم صرفه عنهم، وبعثه رئيساً على غزو بارق من الأزد إلى العراق، مدداً للمثنى بن حارثة، ومنهم حميضة بن النعمان البارقي، وقد تجمّع عليه جمع كبير من المرتدين من الأزد وبجيلة وختعم، فبعث إليه عثمان بن أبي العاص عامل الطائف - رضي الله عنه - جيشاً بقيادة عثمان بن أبي ربيعة، فهزم تلك الجموع من المرتدين، وتفرقوا عن حميضة، فهرب في البلاد فقال في ذلك عثمان بن أبي ربيعة رضي الله عنه:

فَضُّنَا جَمْعَهُمُ وَالنَّقْعُ كَابٌ وَقَدْ تُعِدِّي عَلَى الْعَدْرِ الْفُتُوقُ
وَأَبْرَقَ بَارِقٌ لِمَا التَّقِينَا فَعَادَتْ خُلْبًا تِلْكَ الْبُرُوقُ

ويظهر أن حميضة بن النعمان البارقي عاد إلى الإسلام، وحسن إسلامه، حيث نرى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بعثه مع سعد بن أبي وقاص إلى العراق، أول سنة أربع عشرة، ذكره الطبري أيضاً وعده العسقلاني من الصحابة في «الإصابة» ومن مشاهير بارق أبو عبدالله علي بن عبدالله بن عدي بن حارثة بن عمرو بن عامر بن ثعلبة بن امرئ القيس بن مازن بن الأزد البارقي الأزدي،

هكذا ساق نسبه السمعاني في كتابه «الأنساب» وقال أبو حاتم: علي بن عبد الله البارقي . . بارق . . جبل نزله الأزدي فنسب إليه، وهو من رهط محمد بن واسع، يروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وروى عنه قتادة ويعلى بن عطاء، ومنهم عمرو بن نَعْجَة اليشكري البارقي ذكره السمعاني، روى عن علي رضي الله عنه، ومنهم عروة بن الجعد بن أبي الجعد البارقي صحابي رضي الله عنه، ومنهم حبان ابن إياس البارقي الأزدي، ومنهم أبو النضر عاصم بن هلال البارقي، إمام مسجد أيوب السخيتاني ذكره السمعاني وغيره، ومنهم الشاعر سُرَاقَةُ بن مرداس ابن أساء بن خالد بن عدي بن عمرو بن سعد بن ثعلبة بن كنانة بن بارق، ذكره الأشعري في كتاب «الأنساب» ومنهم شجنة بن صُريم بن الحارث بن مالك بن أغمار بن بارق، ومنهم مُعَقَّرُ بن حمار بن شجنة بن مازن بن كنانة بن ثعلبة بن بارق.

ومن مشاهير بارق: أم الخير بنت الحريش البارقية، وفدت على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وكانت من أصحاب علي رضي الله عنه، وهي ممن حضرَ صِفِّينَ ، وكان تحرض جيش علي وهي على جمل تهدر كالفحل، في كلام بليغ أورده ابن عبدربه في «العقد الفريد» وغيره، وقد دار بينها وبين معاوية نقاشٌ بليغ في شأن تحريضها على قتاله، فأفحمته ببلاغتها، وكان من بين الوفود على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفد بارق، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا، وَكَتَبَ لَهُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا نَصَهُ: «هَذَا الْكِتَابُ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِبَارِقٍ، لَا تُجْزُئُ ثَمَرَهُمْ، وَلَا تَرَعَى بِلَادَهُمْ فِي مَرْبَعٍ وَلَا بِمَصِيفٍ، إِلَّا بِمَسْأَلَةٍ مِنْ بَارِقٍ، وَمَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فِي عَرَكٍ أَوْ جَدْبٍ، فَلَهُ ضِيَاةٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِذَا أُيْنَعَتْ ثَمَرَهُمْ فَلَابْنِ السَّبِيلِ اللَّقَاطُ بَوْسَعِ بَطْنِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يِقْتَشِمَ ، شَهِدَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجِرَاحِ وَحَدِيفَةَ بْنُ الْيَمَانَ وَكَتَبَ أَبُو بَنْ كَعْبٍ» قَالَ: الْجَدْبُ، أَنْ لَا يَكُونَ مَرَعَى وَالْعَرَكُ أَنْ تُحْلِيَ إِبْلِكَ فِي الْحَمِضِ خَاصَّةً، فَتَأْكُلُ مِنْهُ حَاجَتَهَا . . وَيَقْتَشِمُ . . يَحْمَلُ مَعَهُ أَنْتَهَى .

وينطوي تحت مسمى هذه القبيلة في الوقت الحاضر عدة عمائر كبار هي :

البشعة

في الأعراف القبلية العربية المعاصرة

البشعة وسيلة تهدف إلى إظهار الحقيقة في شأن أمر من الأمور ، عندما يتعذر إظهارها بوسيلة أخرى، وتتمثل في تعريض من يكون محلاً لها للنار. وتُفترض البشعة تدخلاً من القوى الغيبية للمعاونة في إظهار الحقيقة بجعل النار تحدث للمبتلى أذى إن كان مُذنباً، ولا تحدث له أذى إن كان بريئاً.

وتشكل البشعة، على هذا النحو، صورة من صور ما يعرف بالابتلاءات (Ordalies) وهي الوسائل التي تفترض تدخلاً من القوى الغيبية للمعاونة في كشف الحقيقة، ومن الشائع في المجتمعات القبلية القديمة والمعاصرة الاستعانة بهذه الوسائل. بل إن استخدام هذه الوسائل لم يقتصر على المجتمعات القبلية، فقد مارسها أيضاً بعض المجتمعات المدنيّة القديمة.

وللابتلاء صور متنوعة لا تكاد تقع تحت حصرٍ . ومن أكثرها شيوعاً استخدام النار أو الماء . فمن الشائع مثلاً إلزام المبتلى بغمس يده في ماءٍ أو زيت مُغلى لألتقاط شيء يُلقى به في قعر الإناء . أو إلزامه بأن يحمل في يده أو يُلصق على بطنه ←

→ (١) حميضة: وهم رأس بارق وقبيلة الكبرى، ويبدو أنهم من سلالة حميضة بن النعمان البارقي، رئيس المرتدين من بارق بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ولكنه حسن إسلامه بعدُ . (٢) آل سباعي . (٣) آل موسى بن علي . (٤) آل حجري . (٥) آل سالم . (٦) آل جبلي . (٧) آل عرام . (٨) آل صعبان . (٩) المهاملة . (١٠) آل ريان .

ولهذه القبيلة بطون وأفخاذ عديدة بسطناها في كتاب «الأنساب» الخاص بقبائل المنطقة .

أبها : هاشم بن سعيد بن علي النعمي .

شَيْئاً مُحْمًى فِي النَّارِ ، أَوْ الْخَوْضِ أَوْ الْغَطْسِ فِي مَاءِ بَرَكَةٍ أَوْ نَهْرٍ .

فمن صور الابتلاء عند (الجوكون) - في شمال نيجيريا - أن يُطَلَّب إلى المُبْتَلَى التَّقَاطُ حَلْقَةً مِنْ حَدِيدٍ فِي إِنْاءٍ بِهِ مَاءٌ يَغْلِي ، فَإِذَا كَانَ بَرِيئاً لَمْ يَخْفِ وَالتَّقَطُ الحَلْقَةُ دُونَ أَنْ يَلْحَقَهُ أذى . وَمِنْ صُورِهِ عِنْدَهُمْ أَيْضاً أَنْ يَوْضَعُ قَدْرٌ مِنَ الحَطَبِ فِي إِنْاءٍ صَغِيرٍ وَيُشْعَلُ الحَطَبُ ، ثُمَّ يَوْضَعُ الإِنْاءُ فَوْقَ مَعْدَةِ المُبْتَلَى . فَإِنِ التَّصَقَ الإِنْاءُ بِبَطْنِهِ عُدَّ مَذْنَباً . أَمَا إِنْ سَقَطَ عَلَى الأَرْضِ فِي الحَالِ دَلٌّ ذَالِكِ عَلَى بَرَاءَتِهِ ، كَذَلِكَ كَانَ عَمَسَ اليَدِ فِي مَاءٍ يَغْلِي أَوْ وَضَعَ النَّارَ عَلَى رَاحَةِ اليَدِ مِنْ أَكْثَرِ أسَالِيبِ الابتلاءِ شِيعَواً عِنْدَ الجَالُونِجِ (فِي الهِنْدِ) . وَلدى بَعْضِ الأَقْوَامِ فِي شِمالِ الكَمُرُونِ يَتِمُّ الابتلاءُ بِدُخُولِ المُبْتَلَى عَارِياً فِي بَرَكَةٍ مَقَدَّسَةٍ ، وَيَفُوهُ بِصِغَةِ الِيمِينِ ، بَيْنَمَا يَنْهالُ عَلَيْهِ المَاءُ . فَإِنِ كَانَ كاذِباً أَخَذَتْهُ رَعْشَةٌ لَا يَقْوَى عَلَى التَّحَكُّمِ فِيهَا .

وقد عرفت القبائل العربية بدورها عدّة وسائل غيبية تستهدف كشف الحقيقة بالنسبة لأمر من الأمور عندما يتعذر كشفها بوسيلة أخرى .

من هذه الوسائل ما يُعرف بلقمة الخانوق التي يجري بها العرف لدى بعض قبائل اليمن . فعندما يُتَّهَم (لقمان ، ص ٦٩) عدد من الأشخاص بالسرقة يُحْضَرُ متخصص رغيفاً يكتب عليه بعض الآيات والتعاويذ ، ثم يُقدَّم لكل منهم لقمة ليلوكها وبيتلعها . فمن يبتلعها منهم يعد بريئاً ، أما من تقف في حلقه ويشعر بالاختناق فيُعدُّ مَذْنَباً .

ومنها استخدام حجر مصقول يسمى (العقيق) يحمل قوى سحرية عن طريق الشعوذة والطلاسم بحيث يقف المتهم أمام الحجر ، ويضع يده فوقه ، فإذا ما ارتفع الحجر مع يده عُدَّ مَذْنَباً ، وإذا لم يرتفع وظل في مكانه عد بريئاً : (هو لفريتز ، ص ١٠٤) .

ومنها ابتلاء الماء حيث يأخذ المبتعث إبريقاً من نحاس ، ويجعل الحضور ومعهم المتهم في حلقه ثم يشرع في التعزيم على الإناء . قالوا : فيتحرك الإناء من نفسه - فإن كان المتهم مجرمًا وقف الإناء عنده ، وإن كان بريئاً وقف عند المبتعث : (شقيير ، ص ٣٩٩) .

غير أن أكثر هذه الوسائل شيوعاً وأعظمها أهمية هو الابتلاء عن طريق النار ، وهو ماجرت العادة بتسميته البشعة، وهي موضوع بحثنا الحالي . وسوف يتناول حديثنا عن البشعة المسائل التالية :

- أولاً - حالات الالتجاء إلى البشعة .
 ثانياً - كيفية الالتجاء إلى المَبْشَع .
 ثالثاً - المَبْشَع .
 رابعاً - إجراءات البشعة .
 خامساً - تفسير البشعة .
 سادساً - مدى انتشار البشعة ومصيرها .

أولاً - حالات الالتجاء إلى البشعة:

البشعة إجراء استثنائي تدفع إليه الضرورة عندما تثور الشبهات حول ارتكاب أحد الأشخاص جريمة من الجرائم، دون أن يتوافر ضده دليل كاف لإدانته أو عندما تتعارض الأدلة فيما بينها تعارضاً لا يقبل التدقيق .

ومن الجرائم التي يكثر فيها الاستعانة بالبشعة جرائم القتل والعرض والسرقة . فقد يُعْتَرَّ على قتيل دون أن يُعْرَف له قاتل، فتتجه شكوك أقارب القتيل إلى رجل بعينه دون أن يتوفر لديهم دليل ضده . ولقطع دابر هذه الشكوك نفيّاً أو إيجاباً يُطَلَب إلى المشتبه في أمره الخضوع لإجراءات البشعة . كذلك الحال في جرائم العرض، فقد ينال رجل من عرض آخر بأن يُنسب إلى ابنته أنها مُسَافِحَةٌ أو إلى زوجته أنها زانية، وعندئذ يُطَلَب إليه الكشف عن اسم العشيق، فإذا فعل أخضع العشيق للبشعة لمعرفة براءته من إدانته⁽³⁾ . بل قد يستعان بالبشعة عندما تثور مجرد شائعات لا يُعرف مصدرها حول امرأة بارتكابها السفاح أو الزنا . وفي هذه الحالة قد يَعْمَد وليّ المرأة إلى إخضاعها للبشعة، حيث يصحب ربّ البيت المرأة المتهمة، خفية إلى المَبْشَع الذي يجري عليها ابتلاء النار . وإذا أتت نتيجة الابتلاء في غير صالح المرأة عَمَد وليّها في الغالب إلى قتلها (شلهد، ص ٢٦٥) .

غير أن الالتجاء إلى البشعة وإن كان يحدث أغلب ما يحدث في حالة الجرائم، فهو ليس مقصوراً عليها . فمن الممكن الاستعانة بها أيضاً في أمور مدنية إذا اقتضى الأمر ذلك . كما هو الحال مثلاً بالنسبة لإثبات النسب .

تدلنا على ذلك القضية التالية التي وقعت حوادثها في قبيلة (الرولة) في الربع الأول من القرن الحالي (موسيل، ص ٢٣٦):

فقد طلق الشيخ فهد بن هزاع بن شعلان زوجته وقبل أن يمضي وقت طويل تزوجها الشيخ خلف الأذن. وبعد حوالي سنة ولدت غلاماً أسمته (طرّاد) عاش حتى بلغه أشده في خيمة أبيه، لكن عندما حان وقت زواجه تشاحن مع أبيه وانتقل إلى خيمة أخرى. وكان ذلك بسبب أن جاريته العجوز أبلغته بأنه ليس ابن خلف الأذن، وإنما ابن فهد الذي كان قد أصبح في هذه الأثناء أمير الرولة. وبالطبع بدا الأمير فهد لطرّاد أعظم بكثير من شيخ صغير مثل خلف الأذن، ولهذا توجه إليه في الحال وقدم نفسه إليه باعتباره ابنه. واعترف فهد (بطرّاد) ابناً له دون أن يُولي الأمر اهتماماً كبيراً، ودون إجراء تحريات مطوّلة، حيث أنه لم يكن على وفاق مع خلف. وطلب فهد إلى أخيه النوري أن يُزوِّج طرّاد من ابنته. لكن عندما أبلغ نوري ابنته بهذا الاقتراح أقسمت أنها لن توافق أبداً على هذا الزواج. وعندما علم فهد بذلك قال للنوري: إما أن تحضر ابنتك بنفسك إلى خيمة الحجره وإما أن أحضرها بنفسني دون موافقتك. ولذا أمر النوري الجوّاري بإعداد الحجره وبإحضار ابنته إليها عند غروب الشمس. وقد تم ذلك غير أن الفتاة باتفاق مسبق مع أخيها وبحيله جازت على طرّاد تمكنت من الهرب في نفس الليلة. وفي اليوم التالي حضر خلف الأذن وزوجته أم طرّاد لزيارة فهد. وأقسم الاثنان أن خلف هو الأب الحقيقي لطرّاد لأن أم طرّاد بعد زواجها من خلف جاءت العدة ثلاث مرات متتاليات. غير أن طرّاداً ناشد فهداً أن يحمي ابنه وأن لا يُصدّق يمينا كاذبة. وفي نهاية الأمر أعلن فهد أن على خلف أن يمثّل أمام المحكمة في (العلا). وامثل خلف للأمر وتوجه إلى القاضي وعرض عليه قضيته وطلب إصدار حكمه فيها، فقام القاضي بإخضاعه للبعشة التي كشفت عن صدق يمين خلف وأنه الأب الحقيقي لطرّاد.

ورغم أن من الممكن الاستعانة بالبعشة في كل الأمور التي تُخفى فيها الحقيقة بغض النظر عن مدى أهميتها، ففي الحياة العملية يقتصر الالتجاء إليها على المسائل الخطيرة، لما تسببه من ضياع وقت وجهد ومال.

ثانياً - كيفية الالتجاء إلى المبتَّع :

قد يتخذ المبادرة في شأن الالتجاء إلى المبتَّع أحدُ الطرفين المتخاصمين، وقد تصدر المبادرة من القاضي الذي ينظر الخصومة.

فقد يبادر الطرف المجني عليه في جريمة إلى مطالبة الشخص الذي تثور حوله الشكوك بارتكاب هذه الجريمة بالخضوع للبتعة. كما هو الحال بالنسبة لوليِّ دم القتل الذي تتجه ظنونه إلى رجل معين بوصفه القاتل. وكما هو الحال بالنسبة لوليِّ المرأة التي تُتهم بعلاقة غير مشروعة برجل معين في مواجهة هذا الرجل. ورغم أن هذا هو الوضع الغالب فقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون المبادرة من الرجل نفسه التي تثور حوله الشكوك. ويحدث ذلك بخاصة عندما يخشى انتقاماً وشيكاً من قبل المجني عليه، وعندما يكون على يقين من براءته. فلكي يتجنب انتقام المجني عليه يُبدي استعداداً للخضوع للبتعة، وإذا حدث مثل هذا العرض لم يُجْزُ للطرف الآخر رفضه.

وإذا كان الالتجاء إلى البتعة يتم في الأعم الأغلب بناءً على طلب من أحد الطرفين المعنيين، فقد يحدث الالتجاء إليها بناءً على إحالة من القاضي الذي ينظر الدعوى، فقد يتعذر على القاضي التوصل إلى معرفة الحقيقة في شأنها لعدم وجود أدلة كافية للحكم بالبراءة أو الإدانة، فلا يجد بداً من إحالة القضية إلى المبتَّع. يقول بوركاردت (١٨٣١م، ص ١٢٢) مثلاً أنه في حالة وجود دعوى تنطوي على صعوبات تعجز الفطنة البشرية عن حلها (كما لو تعارضت شهادة شاهدين لكل منهما بوضع ثقة بنفس القدر تعارضاً مباشراً) يرسل القاضي الطرفين المتعارضين إلى المبتَّع الذي يخضعهما للابتلاء. ويقول أبو حسان (١٩٧٤م، ص ١٤٤) أنه قد يلجأ المدعى والمتهم إلى طريق التقاضي ولا يتمكن المدعي من إثبات دعواه، فللقاضي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب المدعي تكليف المتهم باليمين أو الخضوع للبتعة. وقرار القاضي ملزم للطرفين. فأن أحجم المتهم عن تنفيذ ما قرره القاضي اعتبرت ذلك بمثابة اعتراف منه بدعوى المدعي.

وعندما يتفق الطرفان، المدعي والمدعى عليه، على الاستعانة بالبتعة لحسم

موضوع الخصومة بينها يجري العرف بضرورة اختيارهما طرفاً ثالثاً محايداً ، يقع على عاتقه واجب ملاحظة أن كلا من الطرفين يتصرف في مواجهة الآخر على النحو المتفق عليه . وفي العادة يتولى الطرف الذي يسعى إلى الانتقام أو إلى إصلاح الضرر اختيار المبتَّع حيث أنه الطرف المطلوب إرضاءه .

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن المدعى عليه نفسه هو الذي يخضع للابتلاء فإن العرف يجري بإمكان حلول شخص آخر محله . وفي هذه الحالة تتخذ إجراءات البشعة في مواجهته بوصفه نائباً عن المدعى عليه . ولا يكون ذلك بطبيعة الحال إلا في حالات استثنائية وعند وجود ما يقتضيه .

فلدى قبائل شرق الأردن (أبو حسان ، ص ١١٥) لا بد من توافر بعض الشروط لإمكان حلول شخص آخر محل المدعى عليه . فلا بد من وجود رابطة قرابة بين المدعى عليه ومن ينوب عنه ، ولا بد من موافقة المدعي على هذه النيابة ، ولا بد أخيراً أن تكون هناك ضرورة تقتضي ذلك ، كأن يكون المدعى عليه طفلاً أو انثى . ولا بد للنائب أن يحيط المبتَّع علماً بالنيابة ، وأنه على علم بعلاقة المدعى عليه بالقضية ، وعليه أن يردد أمامه أقوالاً مثل : (أنا حاط فلان ، أي المدعى عليه ، في بطني وأبشع عنه) .

وقد حدث أن توفي رجل من عشيرة الربايعة وشكَّ أهله في أن تكون زوجته دسَّت له السُّم فاجتمعت عشيرة الزوج مع عشيرة الزوجة واتفق الطرفان على أن يذهب أخو الزوجة إلى المبتَّع ويتبشَّع نيابة عن أخته . وأجريت البشعة فعلاً على أخي الزوجة وأسفرت عن براءة الزوجة .

ثالثاً - المبتَّع :

يُعد المبتَّع في العرف القبلي قاضياً ، فعن طريقه تُحسَم القضايا العسرة ، سواء منها القضايا التي عُرضت بالفعل على أحد القضاة وعجز عن أن يجد لها حلاً لتعارض الأدلة والقضايا التي لم يسبق عرضها على أحد القضاة لعدم وجود دليل أصلاً . بل إن المبتَّع لا يُعد في نظر القبليين مجرد قاض عادي بل هو أعظم القضاة أو كبيرهم .

ومهنة المَبْشَع مهنة وراثية تحتكرها قبائل معينة، ودخل القبيلة عشيرة معينة. وثمة قبائل وعشائر معروفة في المناطق القبلية المختلفة لا يكون المَبشعون إلا من أبنائها. وهي قبائل وعشائر اكتسبت هذا الامتياز منذ أقدم العصور وأقرت لها به القبائل الأخرى.

يقول شقير (١٩١٦م، ص ٣٩٩) مثلاً أنه لا يوجد في شبه جزيرة سيناء كلها سوى مَبشع واحد هو الشيخ عامر عياد من قبيلة العيايدة. ويقول كينيت (١٩٢٥م، ص ١٠٨) أنه لا يوجد في سيناء كلها سوى مَبشع واحد هو الشيخ حمدان من قبيلة العيايدة، وهو يمارس اختصاصه في طول سيناء وعرضها. وهناك خير مماثل في قبيلة عمران شرق العقبة وآخر بالقرب من المدينة.

ويقول أبو حسان (١٩٧٤م، ص ١١٧) أن هناك عائلات مشهورة بإجراء عملية البشعة من أشهرها عائلة الدُّبَر من عشيرة العمران بالقرب من مدينة العقبة، وعائلة السلامات من عشائر النجادات بالقرب من القديرة، وعائلة العيادي وتقيم في سيناء، وعشيرة بَلِيَّ وكانت مشهورة فيما مضى لكن لا يوجد لها ذُكر في الوقت الحالي.

وعن الوضع في حضرموت يقول الشاطري (١٩٨٣م، ص ٣٤٣) أن عملية البشعة يقوم بها حَكم معروف من بعض أفخاذ القبائل كآل عبدالودود الكثيرين يتوارثونها واحداً بعد واحد.

وتنتقل مهنة المَبشع داخل الأسرة التي تحتكرها، عن طريق الوراثة حيث يخلف الابن الأكبر أباه، على شريطة أن يكون الابن الأكبر مستوفياً الشروط اللازمة لممارسة هذه المهنة وإلا انتقلت إلى أحد إخوته الآخرين.

ولما كان للبشعة في معتقد القبليين جانبٌ روحي أو ديني، جرت العادة بأن يكون المَبشَع من رجال الدين.

يقول شلحد (١٩٧١م، ص ١٩٠) عن قبائل شرق الأردن وفلسطين: إن المَبشَع ينتمي في الأغلب إلى إحدى الطرق الصوفية. والطرق التي تتمتع بالخطوة لدى البدو هي الطرق الأربع التالية: طريقة أحمد الرفاعي، وأحمد الدسوقي،

وعبدالقادر الجيلاني، وأحمد البدوي. ويضيف شلحد أن انتهاء المَبْشَع إلى إحدى الطرق الصوفية يبدو أمراً طبيعياً في ابتلاء من هذا النوع. إذ أن تدخل رجل دين أمر لاغنى عنه لكي لا يتعرض الشخص البريء لأي أذى من جرّاء لمسه للحدديد المتقد. ويقول أبو حسان (ص ١١٧): إن البدو يعتبرون المَبْشَع من الصالحين الأتقياء ويؤمنون بصحة أقواله وصدق تنبؤاته.

ويمتد اختصاص المَبْشَع عادة عَبر مساحة شاسعة من الأرض تتجاوز بكثير المساحة التي يمارس فيها القضاة الآخرون اختصاصهم. ويتوقف ذلك إلى حد بعيد على مدى شهرة المَبْشَع. فالمَبْشَع المشهور قد يأتيه المتخاصمون من جهات بعيدة للغاية. ففي شبه جزيرة سيناء لم يكن سوى مَبْشَع واحد يقصده المتنازعون من كل جهة فيها، بل كانوا يأتونه حتى من خارج سيناء. وفي بعض النواحي القبلية في اليمن (لقمان، ص ٦٨) يُرْسَل المتهم إلى بعض النواحي في حضرموت وخاصة في وادي عرفة، حيث يجري الاحتفال بإقامة البشعة تحت إشراف المَبْشَع المتخصص.

وتنعقد جلسة البشعة في العادة في بيت المَبْشَع أو على مقربة منه. فالخصوم ومن يصحبهم من أقاربهم هم الذين ينتقلون إلى حيث يقيم المَبْشَع مهما طال السفر. ومع ذلك فليس ثمة ما يمنع من عقد جلسة البشعة في مكان آخر إذا كان هناك ما يقتضي ذلك، ففي حضرموت (الشاطري، ص ٣٤٣) قد ينتقل المَبْشَع إلى المحل الذي وقعت فيه الجناية لمعرفة المتهم بها، وفي هذه الحالة يكون انتقال المَبْشَع على حساب طالب البشعة.

ويحصل المَبْشَع - شأنه في هذا شأن القضاة القبليين الآخرين - على أجره مقابل قيامه بمهمته. ففي أوائل القرن الماضي (بوركاردت، ص ١٢٢) كان المَبْشَع يحصل على أربعين قرشاً أو على ناقة سن سنتين. وفي أوائل القرن الحالي (كينيت، ص ١٠٩) كان المَبْشَع في سيناء يحصل على خمس جنيهات يدفعها الطرف الخاسر. ولدى بدو بير سبع (العارف، ص ١١٩) كان على كل من طرفي الخصومة إيداع مبلغ خمس جنيهات تحت حساب أجره المَبْشَع، وكان يُحْتَفَظ بالمبلغ

الذي دفعه من خسر الدعوى وَيَرُدُّ المبلغ الآخر إلى صاحبه . وإذا اتهم رجلٌ بجنايتين كان عليه إيداع أجر مضاعف، بينما إذا اتهم عشرة رجال بجناية واحدة فلا يحصل المَبْشَعُ إلا على خمس جنيهاً . ولدى بدو شرق الأردن (شلهد، ص ١٩١) يدفع كل من طرفي الخصومة أجرة المَبْشَعِ مقدماً وكاملة . وبعد الفصل في الخصومة يرد المَبْشَعُ لمن كسب الدعوى المبلغ الذي دفعه، فمصارييف البشعة يتحملها الطرف الخاسر . ورغم أن هذه هي القاعدة العامة، ففي حالة الاتهام بالقتل، يتحمل المدعى عليه كل المصروفات، حتى ولو ثبتت في النهاية براءته .

ومن واجبات المَبْشَعِ استضافة الخصوم ومن معهم عندما يأتون إليه، فيقدّم لهم ما يلزم من قهوة وطعام . ولا شك أن جزءاً قل أو كبر مما يحصل عليه المَبْشَعُ من أجر يذهب في قري الخصوم وصحبهم . ومع ذلك يبدو أن ما يتبقى للمَبْشَعِ ليس بالقليل . الأمر الذي جعل المَبْشَعِينَ من أكثر الناس ثراءً في قومهم، إن لم يكونوا أكثرهم ثراءً على الإطلاق .

رابعاً - إجراءات البشعة :

تتعقد جلسة البشعة - كما سبق القول - في بيت المَبْشَعِ أو أمام خيمته وقد تنعقد في مكان آخر عند الاقتضاء، وتتسم جلسة البشعة بالعلانية فهي تنعقد على مرأى ومسمع من الناس، فهي لا تنطوي على شيء من السرية أو الخفاء . ولا يقتصر جمهور الجلسة على الطرفين المتخاصمين وأقاربهما، بل إن لكل من يريد الحق في حضور الجلسة ومتابعة إجراءاتها .

وتبدأ الإجراءات بأن يستمع المَبْشَعُ إلى عَرَضِ لموضوع القضية من جانب كل من الطرفين، حيث يقوم كل منهما بشرح الاتفاق الذي تم بينهما بكل جزئياته . وهنا يأتي دور الشاهد أو الحكم الذي اختاره الطرفان لكي يتحقق من أقوالهما ولكي ينهي أي نزاع بخصوص الاتفاق . ثم يقوم المَبْشَعُ بتلاوة تفاصيل الاتفاق لكي يُقْنِعِ الحاضرين بأنه على وعي تام بعناصر الموضوع محل النزاع .

وفي هذه المرحلة يبذل المَبْشَعُ كل ما في وسعه لحث الطرفين على عدم المضي في إجراءات البشعة . فيشير إلى أنه من الأفضل لهما، قبل لَحْسِ النار، التوصل إلى

اتفاق ودي، ومن الأفضل للمتهم الاعتراف إذا كان مذنباً حقيقة. وإذا توصل الطرفان إلى اتفاق ودي قبل وضع الطاس في النار، لم يكن من حق المْبَشَّع الحصول على أية أتعاب. ورغم أن المْبَشَّع في سعيه إلى حمل الطرفين على الصلح يعمل ضد مصالحه المادية فإن محاولاته هذه تتسم بالجدية.

وإذا فشل المْبَشَّع في حَمَلِ المتخاصمين على تسوية النزاع ودياً طلب إلى كل منهما أن يُقَدِّم كفيلاً يضمن تنفيذ الحكم الذي سوف تُسْفِر عنه البشعة. ويتعهد كفيل المدعي بامتناع المدعي عن مباشرة الانتقام من المدعى عليه إذا أسفرت البشعة عن إدانته، ويتعهد كفيل المتهم بأداء ما يفرضه العرف عليه إذا جاءت النتيجة في غير صالحه.

ثم يشرع المْبَشَّع في إجراءات البشعة. ورغم أن البشعة تتمثل، في كل القبائل العربية، في إخضاع المتهم أو المدعى عليه لابتلاء النار فإن تفاصيل هذا الابتلاء قد تختلف من جهة إلى أخرى. فقد انتقلت إلينا عدة روايات في وصف إجراءات البشعة، من أزمته مختلفة ومن جهات متباينة. ويتضح من هذه الروايات أن إجراءات البشعة قد تختلف من مكان إلى آخر، وربما من زمن إلى آخر.

يقول بوركاردت (١٨٣١م، ص ١٢٢) مثلاً في وصف إجراءات البشعة لدى قبائل عنزة، إن لكل قبيلة من قبائل عنزة الرئيسة قاضياً رئيسياً يسمى المْبَشَّع تختص محكمته بالفصل في كل القضايا العسرة. وعندما تفشل محاولات هذا القاضي في إجراء صلح بين الطرفين، يأمر بإعداد نار أمامه ثم يأخذ ملعقة طويلة من الحديد (وهي التي يستخدمها العرب في تحميص البن) وبعد أن يجعلها تسخن إلى درجة الاحمرار، يسحبها ويلحس بلسانه طرفها الأعلى من جانبه، ويعيدها إلى النار. ثم يطلب إلى المتهم أن يغسل فمه أولاً بالماء ثم يلحس الملعقة على نحو ما فعل هو. وإذا لم يُصَب لسان المتهم بأذى عُدَّ بريئاً، أما إذا أصيب لسانه من جرّاء الحديد المحمي فإنه يخسر الدعوى.

ويصف شقير (ص ٣٩٩) إجراءات البشعة لدى بدو سيناء في أوائل القرن الحالي فيقول: أن المْبَشَّع يحمي إناء نحاس كطاسة البن على النار ويمسحها بكفه

ثلاث مرات ثم يأمر المتهم فيغسل لسانه بالماء ويريه شاهدين . ثم يتناول الطاس المحماة من المشع فيلحسها ثلاث مرات بلسانه، ثم يغسله بالماء ويريه المشع والشاهدين . فإذا رأوا أثر النار على لسانه، حكم المشع بالدعوى لخصمه، وإلا حَكَم له .

ويصف توماس (ص ١٢١) إجراءات البشعة لدى بعض قبائل عُمان بقوله :
تم عملية طقوس النار بين صلاة الصبح وصلاة الظهر فيجتمع أطراف النزاع أمام نار مشتعلة، ويقوم المشع بإدخال سكين أو خنجر في النار، ثم تمضي فترة من الوقت يُطلب بعدها من المتهم أن يخرج لسانه، ويقوم المشع فيمسكه بمنديل بإحدى يديه، ويسحب النصل الملتهب باليد الأخرى ليضعه أولاً على لسانه هو لاكتساب البركة، ثم يخرج بطرف النصل لسان المتهم وَخَرَّتَيْن، إحداهما من الجانب المفرطح للنصل والأخرى من الجانب الآخر. والمفروض بعد هذه العملية أن يكون المتهم قادراً على أن يبصق فوراً إذا كان غير مذنب . ولا بد أن تمضي ساعتان قبل فحص اللسان . فإذا ظهرت بوادر ورم أو حرق في اللسان أو إذا تأثرت غدة المتهم كان ذلك دليلاً على أنه مذنب، أما إذا لم تظهر مثل هذه الأعراض عُدَّ المتهم بريئاً .

ويقول لقمان (ص ٦٨ ، ٦٩) في وصف إجراءات البشعة في جنوب الجزيرة العربية: بعد أن يجتمع المتهَمون حول نار مشتعلة يضع المشع سكاكين بين الجمرات حتى تحمرّ ثم يفتح المتهم فمه ويخرج لسانه فيقبض عليها المشع بطرفي إبهامه وسبابته بقطعة من القماش ويسحب السكين من النار ، ويقربها من شفثيه ثم يضعها جانبياً على طرف اللسان الممدودة. وبعد انقضاء ساعتين يُفحص اللسان، فإذا وجدوه متورماً أو محترقاً أو إذا ظهر أن غدة عنقه قد تأثرت أُعْلِن أن المتهَم مذنب .

فكما هو واضح تختلف إجراءات البشعة في سيناء وشمال الجزيرة العربية، عنها في جنوب الجزيرة في مسألة على جانب كبير من الأهمية حيث أن المتهم هو الذي يقوم بنفسه بلحس أداة البشعة في سيناء وشمال الجزيرة، بينما يقوم المشع بتلحيس المتهم هذه الأداة في جنوب الجزيرة .

وبالإضافة إلى الروايات السابقة وهي سماعية، لدينا لحسن الحظ روايات لشاهدي عيان إحداهما لضابط إنجليزي (كينيت) كان حاكماً لسيناء في الربع الأول من القرن الحالي، والثانية لضابط عربي (عارف العارف) كان ضابطاً لشرطة دائرة بير سبع لمدة عشر سنين في منتصف القرن الحالي. ولأهمية هاتين الشهادتين، في التعرف على طبيعة البشعة، سوف نوردتهما بالتفصيل ولنبدأ برواية حاكم سيناء الانجليزي.

يقول كينيت (ص ١٠٨ وما بعدها): كانت القضية التي كنت فيها شاهد عيان تتعلق بعربي من جنوب فلسطين، كان قد اتهمه عربي آخر من خان يونس بقتل ابنه، الذي عُثر عليه ميتاً في الصحراء. وكان الطبيب الحكومي قد قام بفحص جثته ولم يجد أثراً لاستخدام العنف. ومع ذلك كانت هناك ظروف تثير قدراً من الارتياب في المتهم، الذي اتهمه أبو الصبي بخنقه. وعارض المتهم محتجاً ببراءته وتحدى الآخر أن يؤيد اتهامه بدليل.

ورغم عدم وجود أي دليل أصر الأب على اتهامه وهدد بالانتقام. وأخيراً وافق المتهم، على مفضض على ما يبدو على الخضوع للبشعة، ووافق الآخر على أنه إذا جاءت نتيجة البشعة في صالح المتهم فسوف يتنازل عن دعواه. وتم اتخاذ الترتيبات اللازمة وقدم شيخ البشعة من موطنه في وسط سيناء إلى العريش لمقابلة المتنازعين في منتصف الطريق، وجاء لزيارتي ودعاني إلى الحضور في أي وقت أو مكان مناسب. وتحدد للاجتماع ما بعد العصر في ظل شجرة مجاورة للمكاتب الحكومية. وكانت هناك نار فحم متقدة وجماعة تتراوح بين خمسة عشر وعشرين من المشاهدين جلسوا القُرْفُصَاءَ على هيئة نصف دائرة حول النار ومعهم المْتَهَمُ والمْتَهَمُ وشاهدُهما والشاهدان المختاران من قبل الشيخ نفسه. وفي وسط الجماعة وعلى بعد خطوتين أو ثلاث من باقي المجتمعين جلس الشيخ، يذكي نار الفحم التي وضعت عليها الملعقة بأصابع الفحم المكومة حولها.

وفجأة توقف طنين النقاش عندما قام أحد الحاضرين بمحاولة أخيرة للصلح بين الخصمين، ودعا المْتَهَمُ إلى قبول نوع من التسوية. غير أن هذه المحاولة باءت

بالفشل لأن المتهم نفسه أعلن أنه لن يتهرب من الإبتلاء في هذه المرحلة من الإجراءات، وكان يبدو عليه عدم الاكتراث وأخرج سيجارة وأشعلها من اصبع فحم على حافة النار.

وبعد بضع دقائق أعلن شيخ البشعة أن الملعقة سخنت سخونة كافية، وطلب إلى المتهم أن يأتي ويركع خلف كتفه الأيسر.

ثم تلى الشيخ «بسم الله الرحمن الرحيم» ودعا دعاءً بصوت خفيض شاركه فيه كل الحاضرين. ثم أعطى المتهم إناءً صغيراً من الماء وتمضمض المتهم وبصق بصوت عالٍ، ثم فحص الشهود الثلاثة فمه وشفتيه ولسانه فحسباً دقيقاً. ثم قبض الشيخ بيده اليمنى على يد الملعقة وسحبها من النار ونفض بيده الأخرى الرماد من على قعرها المقلوب وقدمها حمراء متقدة إلى المتهم عند ساعده الأيسر.

وبلخطة قصيرة شحب لون المتهم، ثم استجمع قواه وأخرج لسانه وهو قابض بشدة على سيفه بكلتي يديه، ولحس الملعقة الساخنة وعندما عاد لسانه إلى فمه، كانت علامة الرماد السوداء تُرى بوضوح. وصاح الجمهور (ثاني)، وفي فزع وتردد، هذه المرة، حمل المتهم نفسه على الاستجابة. وللمرة الثالثة انحنى إلى الأمام، وبصورة متهورة هذه المرة، ولحس الملعقة، بينما مال المشاهدون إلى الأمام متلهفين لمشاهدة الابتلاء.

وناول الشيخ إناء الماء للمتهم الذي تراخت قبضته العصبية على سيفه، وبعد أن مضمض فمه مرة ثانية، أعاد المتهم الماء إلى الشيخ، وبصق على الأرض. وصَبَّ الشيخ بعض الماء على الملعقة وأزال صوت الغليان والبخار أيَّ شكوك حول درجة حرارتها. وصَبَّ الشيخ الماء ثلاث مرات في بطن الملعقة، وفي المرتين الأولين تبخر تماماً وفي المرة الثالثة بقى الماء. ثم صب مزيداً من الماء عند الجانب المقعر الذي يشبه الفنجان عند مقبض الملعقة وتبخر الماء المغلي ثانية، وعندما بردت الملعقة تماماً دعا الشيخ شاهديه والشاهد الذي اختاره المتخاصمان وأمر الأربعة المتهم بإخراج لسانه. وبثقة بالغة بالنفس استجاب وكان من الواضح للجميع أن لسانه كان سليماً وطبيعياً تماماً. وأعلن الشيخ (نظيف). وردد

الشهود (نظيف) وذهبت جماعة من المشاهدين، كنت أحدهم، ليفحصوا عن قرب لسان المتهم وفمه. وبالفحص عن قرب تبين وجود أثر ضئيل للغاية لبقعة سوداء في وسط لسانه وفيما عدا ذلك كان اللسان سليماً وعادياً من كل الوجوه. وأطفاً الشيخ ناره وطرح ملعقته جانباً ونهض المشاهدون وراحوا لأشغالهم، بينما تقدم شخص أو اثنان لتهنئة المتهم ببراءته.

وفي وصف إجراءات البشعة يقول العارف (ص ١٢١): إن المشع يستخدم في إجراء البشعة طاساً هو عبارة عن مغرفة قطرها حوالي أربع بوصات في نهاية ذراع طويلة من الحديد. وعندما يجتمع الناس حول خيمة المشع توقد نار في الخلاء، وعندما تتقد توضع فيها الطاس، وتظل الطاس في النار إلى أن يقتنع المشع والشاهد والجمهور بأنها صارت متوقدة. عندئذ يعطي المشع المتهم قدرًا من الماء يضمض به فمه ثم يبصقه على الأرض. ثم يُخرج المتهم لسانه لفحصه للتأكد من عدم وجود شيء به ومن أنه في حالة طبيعية. ويسحب المشع الطاس من النار ويُشهد الناس على أنها متقدة. ولكي يُظهر أن النار لن تؤذيه لأنه غير متهم ومن ثم غير مذنب، يلحس الطاس بلسانه أو يلمسها بذراعه العاري. ثم يعيدها إلى النار لتستعيد ما فقدته من سخونة، ثم يأمر المتهم بإخراج لسانه، ويضع الطاس لحظة على اللسان، ويفحص المشع اللسان فإذا وجده مصاباً أعلن أن المتهم مذنب، وإذا لم يجد به أذى أعلن أن المتهم بريء. ويفحص الشاهد لسان المتهم ثم يُعلن الحكم للجمهور.

وهنا أيضاً نلاحظ اختلافاً جوهرياً فيما يتعلق بإجراءات البشعة بين رواية كنيث ورواية العارف. فطبقاً لرواية كنيث يقف المشع موقفاً سلبياً حيث يقتصر دوره على الإمساك بالملعقة أو الطاس ويقوم المتهم بلحسها، بينما طبقاً لرواية العارف يقوم المشع بدور إيجابي حيث يتولى بنفسه وضع الطاس على لسان المتهم.

وكان من المفروض أن تكون نتيجة البشعة حاسمة ونهائية نظراً لطبيعتها الغيبية في نظر البدو ولا شك أن الأمر كان كذلك في الأصل، لكن نظراً لفقدانها، بمرور

الوقت وازدياد الوعي - هذا الطابع - أجاز العرف في بعض القبائل استئناف الحكم الذي أسفرت عنه البشعة إلى مبشع آخر أكثر شهرة.

فيقول أبو حسان (ص ١١٧) مثلاً عن أحد المبشعين المشهورين في الأردن (علي الدُّبُر) أن البدو المتنازعين كانوا يقصدونه من جميع أنحاء البلاد العربية، وأنه كان - بالإضافة إلى عمله المعتاد في إجراء البشعة - مرجعاً استئنافياً للمبشعين الآخرين سواء كانوا من الأردن أم من خارجه، كما يقول أن عائلة العيادي وتسكن سيناء مشهورة في إجراء البشعة. ويُعتبر مبشع هذه العائلة مبشعاً عادياً، ومرجعاً استئنافياً للمبشعين الآخرين.

خامساً - تفسير البشعة:

نظرة القبليين إلى البشعة تختلف بطبيعة الحال عن نظرة الآخرين. فالقبليون ينظرون إلى البشعة باعتبارها إجراءً غيبياً يفترض تدخلًا من قوى روحية، أما غير القبليين الذين أُتحت لهم فرصة دراسة البشعة فيفسرونها تفسيرات مغايرة. فثمة نظرية تقليدية وأخرى علمية في تفسير البشعة وسوف نتحدث عن كل من هاتين النظريتين في شيء من التفصيل:

(أ) النظرية التقليدية: يعتقد القبليون في الطابع الغيبي للبشعة اعتقاداً جازماً. وفيما مضى كانوا يرون فيها - على ما يبدو - نوعاً من الكهانة، كما كانوا يرون في النار نوعاً من الكائنات الخارقة.

يقول بوركاردت (ص ١١٢) مثلاً أن العرب ينسبون نجاة المتهم البريء من الأذى لا إلى الله القدير حامى البراءة وإنما إلى الشيطان. ويقول توماس (ص ١٢٢): إنه سأل بعض رجال قبيلة القرا، في ظفّار عن وجه العدالة في البشعة فرد عليه أحدهم قائلاً (والله إن هذه حقيقة فالنار لاتضر البريء).

وفي بعض المجتمعات الأخرى يعتقد البدو في أن الله سبحانه وتعالى والملائكة وراء نتيجة البشعة.

فيقول العبادي (ص ٦٢ ، ٦٣) مثلاً إن (البشعة كانت معروفة في الجزيرة

العربية، كوسيلة خارقة للطبيعة لكشف هوية الفاعل، الذي لا يكون معلوماً للفريق المتضرر، وقد كانت مؤثرة للغاية في الجو الاجتماعي للعشائر الأردنية، خصوصاً في الجنوب. وهي تتضمن أيضاً مظهراً روحياً لا اعتقادهم أنه يمكن من خلالها مناشدة الله سبحانه وتعالى، والملائكة، بالإضافة إلى المخلوقات الخارقة للطبيعة).

ويصف أبو حسان (ص ١١٦) الأقوال والأفعال التي يأتيها المبعث وصفاً يذكر بأقوال وأفعال الكاهن في العصر الجاهلي وذلك إذ يقول: (إن المبعث يخلق حوله جواً من الرعب والخوف، فحين يصله الطرفان يبدأ بإعلامهما عن الطريق التي سلكها كل منهما، والمتاعب التي واجهتهما أثناء قدومهما إليه وهكذا، ثم يقوم بإشعال نار كثيفة يخرج منها الدخان، واضعاً وسطها (يد المحامسة) التي تستعمل في البشعة فتبدو حمراء كأنها الجمر، وبعدها يأخذ المبعث بإرشاد الحاضرين وتخفيفهم من نتيجة الأعمال الشريرة، مبيناً مزايا الصلح وأعمال الخير، وهو يتحرك حركات شبه بهلوانية، آخذاً بالتنبؤ لطبيعة الخلاف بين الطرفين وأسبابه، وعن عشائرها وديرتيها وكل ما تعلق بالنزاع منذ البداية حتى الوصول إليه).

(ب) النظرية العلمية: اختلفت الآراء في تفسير البشعة ومن الممكن رد هذه الآراء إلى نظريتين تقوم الأولى على أساس أن للمبعث دوراً حاسماً في توجيه نتيجة البشعة حسب ما يعتقد شخصياً في كون المتهم بريئاً أم مذنباً. وتستند الثانية إلى أن نتيجة البشعة تتوقف على رد فعل المتهم. وتتناول كلا من هاتين النظريتين في شيء من التفصيل:

١ - نتيجة البشعة تتوقف على إرادة المبعث:

يعتقد بعض الذين درسوا البشعة عن قرب ووضعوها تحت ملاحظاتهم لفترة طويلة من الزمن أن المبعث نفسه هو العامل الحاسم في توجيه نتيجة البشعة هذه الوجهة أو تلك وذلك عن طريق تقصير أو إطالة مدة ملامسة الطاس للسان المتهم تبعاً لما يعتقد من براءة أو إدانة^(٤). فإذا كان المبعث يعتقد في براءة المتهم لمس لسانه بالطاس لمساً سريعاً، وإذا كان يعتقد على العكس أنه مذنب أطال مدة